بيان الحركة الدستورية أساس تشكيل لجنة التحقيق

أحمد الشحومي: التحقيق في «جلسة الافتتاح» ليس من صلاحيات الأعضاء ولا يجوز للمجلس إصدار قرار الإحالة إلى النيابة

قال نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي إن التحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية ليس من صلاحيات أعضاء مجلس الأمة، كما أنه لا يجوز للمجلس إصدار قرار الإحالة إلى النيابة، مؤكدا ان الطلبات التي قدمت في الجلسة الماضية بهذا الشأن غير لائحية.

وأوضح الشحومي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أنه عندما تحدث من منصة الرئاسة خلال الجلسة الماضية كان يتحدث عن إجراء لائحي، مضيفا ان: «من يملك إصدار قرار الإحالة إلى النيابة هو رئيس المجلس، كما أنه لم يسبق أن شكلت لجنة للتحقيق مع الأمانة العامة أو الأطراف الأخرى ذات الصلة».

أحمد الشحومي
لمشاهدة الفيديو

وبين أن «جميع أعضاء لجنة التحقيق المشكلة من مكتب المجلس متفقين على تكليف لجنة حيادية للقيام بمهمة التحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية من (نزاهة) أو لجنة قضائية مبينا أنه «كنا نريد أن نستشف رأي النواب في هذا التوجه».

وقال الشحومي: «أقول للنواب جميعا الآن لدينا فرصة حقيقية لأن نتجاوز أي خلاف للوصول للحقيقة ولا تعتقدوا أننا سنكون عقبة في طريق الوصول للحقيقة أو محاسبة المقصر أيا كان ولكن بالشكل اللائحي القانوني السليم»، مضيفا ان «النواب نموذج وقدوة المجتمع في تطبيق القانون».

وذكر انه «لا يهمه على من ستقع عليه المسؤولية ولكن يهمه ألا يخترق الدستور واللائحة وألا نشكك في بعضنا، ونحن في بداية عملنا ونصور الأحداث على عكس مجرياتها».

من جانب آخر، قال الشحومي «سأبين للشعب الكويتي الحقائق حول ما ذكره النائب أسامة الشاهين بحقي في لقاء تلفزيوني، وعن تحفظه على لجنة التحقيق».

وأضاف ان لجنة التحقيق التي شكلها مكتب المجلس بدايتها بيان من الحركة الدستورية الصادر بتاريخ 21 ديسمبر الماضي.

وأوضح ان النائب أسامة الشاهين جاء في مكتب المجلس وتبنى بيان الحركة الدستورية وطالب بتشكيل اللجنة والأخ الرئيس رد عليه وقال ما عندي مانع لأني أنا الطرف اللي فيها ما عندي مانع لكن أنا أبتعد.

وقال الشحومي «طلبت في المكتب والشهود والنواب موجودين منك شخصيا أن تصعد معي البوديوم وتصرح والإخوة الموجودين في ذلك اليوم في هذا المكان يشهدون بأن أسامة الشاهين وصل معي لهذا المكان».

واعتبر ان «ما ذكره الشاهين في كتاب الاستقالة من لجنة التحقيق أنه سبق أن تحفظ على تشكيل اللجنة أمر غير صحيح وخلاف الحقيقة».

وتابع «أنك من طلب تشكيل اللجنة وأقسم بالله قسما أحاسب عليه يوم القيامة أنك لم تتحفظ عليها في الاجتماع وأنت كنت عضوا فاعلا فيها».

وقال «إذا كنت تزايد علي في موضوع الإحالة النيابة فتعال وأنا مستعد أن أوقع معك على الإحالة للنيابة فأنا لست الشخص الذي تزايده». وأضاف «أعتقد أن موقفكم كحركة دستورية أنتم مساءلون عليه أمام الشعب الكويتي»، مؤكدا ان «النائب أسامة الشاهين هو من اقترح اللجنة وطالب بتشكيلها وتبناها وكان يريد أن يصرح عن ذلك».

أحالت حزمة اقتراحات بقوانين إلى اللجان المختصة.. وأرجأت مناقشة تعديلات «اللائحة الداخلية» ووافقت على مساعدات للمرأة

«التشريعية» تقرّ اقتراحات زيادة علاوة الأولاد ومكافأة الطلبة وتعديل «الرسوم» وإنشاء شركة لتسويق المحاصيل الزراعية

سامح عبدالحفيظ

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها الخامس اليوم على إحالة حزمة من الاقتراحات بقوانين إلى اللجان البرلمانية المختصة، وأرجأت مناقشة التعديلات الخاصة بالاقتراحات بقوانين في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وقال رئيس اللجنة النائب د.خالد العنزي، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الامة، ان من بين تلك الاقتراحات التي أحيلت إلى اللجان المختصة تعديلات قانون بشأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة، وإنشاء شركة كويتية لإنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية.

وأضاف أن من ضمن المقترحات المحالة أيضا زيادة العلاوة الاجتماعية للأبناء وزيادة مكافأة الطلبة في الجامعات والكليات ومعاهد التعليم العالي، وتعديل قانون المساعدات العامة للمرأة التي تستحق المساعدة مع جملة من الاقتراحات النيابية بهذا الشأن.

وأوضح العنزي أنه فيما يختص بالمقترحات الموجودة على جدول أعمال اللجنة، فقد منح خلال اجتماع مهلة لوزارة العدل مدتها أسبوعان للرد على الاقتراحات بقوانين الموجودة باللجنة، لافتا إلى اعتذار وزير العدل د.نواف الياسين عن عدم حضور الاجتماع بسبب استقالة الحكومة وأناب وكيل وزارة العدل ممثلا عنه.

وأشار إلى أنه كان من المقرر الاستماع إلى رأي وزارة العدل في جلسة سابقة، إلا أنه تم تأجيلها بناء على طلب الوزارة لحين تشكيل الحكومة الجديدة.

وأكد العنزي أن اللجنة قررت مخاطبة الوزارة مرة أخرى لسرعة الرد على الاقتراحات بقوانين المحالة إليها، مشيرا إلى أن اللجنة قررت أيضا مخاطبة مجلس الأمة لسرعة الرد على الاقتراحات بقوانين المحالة إليها.

مبارك العرو ود.هشام الصالح ود.عبدالله الطريجي ود.خالد العنزي ومهند الساير ود.حمد روح الدين خلال اجتماع اللجنة
لمشاهدة الفيديو

من جهته، قال مقرر اللجنة النائب مهند الساير ان اللجنة أجلت مناقشة اقتراحات تعديلات اللائحة الداخلية لمجلس الأمة من أجل معرفة رأي الحكومة في هذه الاقتراحات وموضوعات أخرى مدرجة على جدول أعمالها.

وأضاف «نتمنى أن يتسنى للجنة بعد أسبوعين مواصلة القيام بأعمالها سواء بحضور الوزير المعني او برأي مكتوب من الجهة المعنية»، مشيرا إلى أنه «من المفترض أن الحكومة لا تعطل أعمال المجلس أو اللجان».

وأكد أنه في حال عدم تحقيق ذلك ستقوم اللجنة بأعمالها من دون الالتفات إلى رأي الحكومة واعتبارها لا تريد الرد وتقديم الرأي المطلوب منها.

ونوه الساير بإحالة جميع الاقتراحات المهمة الواردة على جدول أعمال اللجنة المتعلقة بتعديل النظام الانتخابي وتعديل الدوائر الانتخابية والقوائم النسبية والبالغ عددها 16 مقترحا، معربا عن تمنياته بأن تنتهي لجنة الداخلية والدفاع من دراستها في أسرع وقت حتى تعرض على المجلس ويتم تعديل القانون.

واعتبر ان المرحلة المقبلة حساسة وتتطلب من الحكومة وضوحا في مواقفها، وتحمل مسؤوليتها، مؤكدا ضرورة أن تنجز اللجان البرلمانية أعمالها.

عبدالله الطريجي: ما أعداد المقبولين بالإدارة العامة للتحقيقات؟

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي قال فيه: لماذا لم تطلب الوزارة من الجهات الرسمية بالدولة زيادة أعداد المقبولين في ضوء احتياجات الإدارة العامة للتحقيقات لأعداد من المحققين؟ ولماذا لم تعلن وزارة الداخلية عن أسماء المقبولين في وسائل الإعلام من مبدأ الشفافية؟ وهل ارتكز القبول على الشروط والمعايير العلمية والمهنية أو على شرط المقابلة الشخصية؟

د.عبدالله الطريجي

وطلب الطريجي تزويده بأسماء أعضاء لجنة القبول، وجميع من اجتاز الاختبار التحريري ولم يجتز الاختبار الشفوي وأسماء جميع الضباط الذين تم استبعادهم ومبررات استبعادهم رغم انطباق جميع الشروط عليهم، وجميع المتقدمين والحاصلين على تقدير امتياز وجيد جدا وتم استبعادهم، وأسماء المقبولين الذين تم استثناؤهم من بعض الشروط ومنها أن لا يكون موظفا عند التقدم بالأوراق لإعلان وزارة الداخلية وكيفية احتساب تقسيمات الدرجات المئوية لشرط القبول.

خالد العنزي: تأخير صرف مكافآت الصفوف الأمامية غير مقبول

قال النائب د.خالد العنزي إن هناك تأخيرا غير مقبول في صرف مكافآت الصفوف الأمامية في مكافحة فيروس كورونا. وأوضح العنزي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن وزير المالية خليفة حمادة ذكر في رد على سؤاله وجهه إليه بشأن هذا الموضوع أن الوزارة في انتظار آلية الصرف التي تحددها اللجنة الوزارية (طوارئ كورونا)، حيث سيتم بعد إعلان هذه الآلية التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية لصرف المكافآت.

د.خالد العنزي

وأضاف ان الوزير أكد ان وزارة المالية لا يوجد لديها مانع، ولذلك تم توجيه سؤال إلى الوزير المختص عن اللجنة عما انتهت إليه فيما يخص العاملين بهذا الأمر.

من جانب آخر، قال العنزي انه تم توجيه عدة أسئلة إلى وزير المالية حول لجنة التحفيز الاقتصادي التي تم تشكيلها برئاسة محافظ البنك المركزي وعضوية كل من وكيل الوزارة والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار.

وأضاف ان المعلن عن اللجنة انها تستهدف وضع الركائز التحفيزية للاقتصاد المحلي إلا انه في تاريخ 6/7/2020 قرر رئيس اللجنة (محافظ البنك المركزي) الاستقالة من اللجنة، مشيرا إلى انه وجه أسئلة لوزير المالية عن أسباب الاستقالة وعن التشكيل الحالي للجنة وقراراتها والتعليمات الصادرة منها، مطالبا بضرورة رد وزير المالية بشكل سريع.

وفي قضية أخرى، قال العنزي: «لوحظت في السنوات الماضية كثرة قضايا غسيل الأموال ما يؤكد وجود خلل في القانون رقم 106/2013، معتبرا انه قانون معيب ولا يمكن العمل به لمكافحة مثل هذه الجرائم الخطيرة لأنه يضع فترة زمنية لوحدة التحريات لإحالة من تم الإبلاغ عنهم، كما ان رئيس هذه الوحدة في حالة استقالته فإنه من الممكن ان تترك الوحدة من دون رئيس كما حصل في عام 2018.

وأكد العنزي رفضه التهاون الذي يؤثر على اقتصاد الدولة وسمعة الكويت، مشيرا الى انه تقدم مع عدد من النواب باقتراح بقانون لتعديل القانون رقم 106/2013 وتفادي جميع القصور التشريعية في هذه القضية.

عبدالله المضف: متابعة ملف غسيل الأموال مستمرة حتى محاسبة جميع المتورطين

أكد النائب عبدالله المضف أهمية المتابعة النيابية لتطورات ملف قضايا غسيل الأموال حتى محاسبة جميع المتورطين فيه، مشددا على أهمية ألا ينتهي الملف باستقالة الحكومة.

وقال المضف، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، ان «قضايا غسيل الأموال تمس سمعة البلد المالية وسمعة الشعب الكويتي، وتضع النظام المالي الكويتي على المحك ولا يمكن تجاوز هذا الأمر ويجب محاسبة كل من تثبت عليه التهمة».

وأوضح أنه توجه لوزير المالية بعدة أسئلة تتعلق بالصندوق السيادي الماليزي واستقالة رئيس وحدة التحريات المالية والبلاغات والإخطارات التي وردت لهذه الوحدة، مبينا أنه من جواب الوزير خرجت عدة أسئلة مستحقة.

عبدالله المضف
لمشاهدة الفيديو

وأفاد بأنه اطلع على استقالة رئيس وحدة التحريات والتي كانت مسببة بعدم استقلالية وحدة التحريات الأمر الذي يخالف قانون إنشائها، مؤكدا أن الاستقالة تتطلب لجنة تحقيق.

وأكد أن وزير المالية اكتفى في رده على السؤال بذكر أنه قد وردت للوزارة بلاغات بتواريخ معينة وبناء عليها تم تقديم تقارير إلى وزارة الداخلية وبلاغات للنيابة العامة.

وبين المضف أنه توجه امس بسؤال لوزير المالية يطلب فيه تزويده بكل البلاغات التي حولت إلى النيابة العامة وكل التقارير التي أحيلت لوزارة الداخلية حتى يطلع عليها ويتعرف على كيفية تعامل وحدة التحريات معها.

وأكد أنه بناء على جواب هذا السؤال سيحدد خطوته المقبلة، كاشفا عن عزمه إحياء تجربة النائب الأسبق حمد الجوعان، رحمه الله، في انتداب أحد أعضاء مجلس الأمة للاطلاع على تقارير وحدة التحريات المالية. وأوضح المضف من جهة أخرى انه تسلم ردود وزير المالية على أسئلة برلمانية كان قد تقدم بها في وقت سابق، منها سؤال عن الكلفة العامة لجائحة كورونا وتوزيعها على جميع الوزارات ومن ثم العقود التي تثبت صرف هذه الأموال وموافقة الجهات الرقابية على هذه العقود.

واستغرب رد وزير المالية على السؤال في أربعة سطور فقط، ويفيد بأنه «تم تخصيص مبلغ 500 مليون دينار لهذا الغرض، وحيث إنه لم يتم تسوية ما تم صرفه من قبل الجهات الحكومية لذا لا يتوافر لدى الوزارة حاليا البيانات المطلوبة».

وأكد المضف أن هذا الأمر غير صحيح لأن كل مبلغ تم صرفه أمامه وجه صرف وكل دينار خرج من الخزانة العامة أمامه عقد، مشيرا إلى أنه نتيجة لعدم وجود إجابة وافية من وزير المالية، فقد تقدم بأكثر من 14 سؤالا لـ 14 وزيرا في الحكومة بنفس المحتوى استشعارا بالمسؤولية وإيمانا بأن الأموال العامة لها حرمة وأن كل دينار يصرف من المال العام هو تحت رقابة الشعب الكويتي عبر نوابه.

حمد المطر: عدم حضور وزير التربية اجتماع «التعليمية» يعرقل بحث «ترحيل الدرجات»

أعرب رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد النائب د.حمد المطر عن استغرابه من عدم حضور وزير التربية وزير التعليم العالي د.علي المضف اجتماع اللجنة أمس والذي كان مخصصا لبحث ما يتعلق بقضية ترحيل الدرجات لطلاب الثانوية العامة، وبحث البدائل بما لا يؤثر على معدلاتهم الدراسية خلال العام الدراسي الحالي.

وقال المطر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه «تم توجيه الدعوة إلى الوزير منذ أكثر من أسبوع بطلب حضوره والقيادات التربوية إضافة إلى جمعية المعلمين ولكنه للأسف لم يحضر»، معتبرا أن «عدم الاعتذار عن عدم الحضور أو اخطار اللجنة بأي رسالة في هذا الشأن تصرف غير مسؤول».

د.حمد المطر
لمشاهدة الفيديو

وأوضح ان وزير التربية وإن قدم استقالته ووضعها تحت تصرف رئيس الوزراء إلا ان عدم البت فيها يجعله مستمرا في منصبه كوزير، فكيف لا يحترم اعضاء اللجنة؟ مضيفا «أوجه الآن خطابي الى رئيس مجلس الوزراء، هل هذا عهدك بوزرائك؟».

وقال المطر «كنت اعتزم إلغاء الاجتماع ولكن لأهمية القضية التي يناقشها تحمل أعضاء اللجنة مسؤولية استمرار الاجتماع مع القيادات التربوية ولهم كل الاحترام والتقدير على حضورهم، مؤكدا ان «تصرف وزير التربية لابد ان يكون محل محاسبة».

وفي موضوع آخر أفاد المطر بأنه حضر ساعة كاملة من اجتماع لجنة الميزانيات لمتابعة مناقشة ما يتعلق بمعهد الأبحاث الذي يعتبر تحت رقابة وزير التربية وزير التعليم العالي.

وأضاف «اتضح من خلال ما تم عرضه أن أكبر جهة مخالفة في كل مؤسسات الكويت والوزارات والمؤسسات المستقلة هي معهد الأبحاث حيث تبين أن لديه 168 مخالفة تتعلق بصرف مكافآت وأمور مالية لغير مستحقيها». وكشف عن أن اللجنة التعليمية ستخصص اجتماعها الأسبوع المقبل لبحث المواضيع ذات الصلة بمعهد الأبحاث العلمية.

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar